سكـان ليبيَـا: 1931-1947 *

بقلـم تشيا ـ لين بـان

ترجمة د. حسني بن زابيه**

يبين الوضع الحالي لاتجاهات النمو السكاني للمستعمرة الإيطالية السابقة (ليبيا) مثالاً لمحاولة احتلال علي نطاق واسع لبلد قلصت فيه الجغرافية والمناخ حجم السكان إلي رقم صغير، ليبيا ذات مساحة شاسعة، حوالي 176 ألف كيلو متر مربع ولكن أغلبها صحراء وقُدر مجمل سكان البلاد بحوالي 900,000 نسمة، ويعيش أغلب السكان في شريط ضيق من الأراضي الغير الصحراوية بمحاذاة الساحل وهي تكون 3% من المساحة الإجمالية للبلاد. و حتى في هذه المناطق الساحلية في مجملها يعيش السكان حياة البداوة إلي حد كبير حيث يحتالون علي العيش في حياة محفوفة بالمخاطر في ظل تهديد الجفاف المستمر، مع معدل إنتاج أقل من ثلاث رؤوس من الماشية وإنتاج سنوي لا يزيد عن واحد ونصف قنطار من المحاصيل الرئيسية للفرد الواحد، إلي مثل هذه الأوضاع البيئية قد أرسلت ايطاليا خلال الفترة بين الحربين سيلاً من المستوطنين المستعمرين حيث إنهم قليلون في العدد نسبة إلي سكان البلد الأم إلا أنهم كانوا كثيرون بالنسبة إلي ليبيا، وزاد السكان الإيطاليون إلي حوالي 150 ألف نسمة، أي 15% من إجمالي سكان ليبيا بين عام 1940 و1943، ولكن منذ هذا التاريخ انخفض العدد بعد خروج المستوطنين من ليبيا إلي أقل من 50 ألف نسمة. هذا البحث يهدف إلي وصف الوضع الديموغرافي تحت ظروف تنفيذ مشروع الاستيطان في ليبيا وتقديم توضيح للإمكانات المحتملة من أجل مستقبل التنمية الاقتصادية والديموغرافية للمستعمرة الايطالية.

الجماعات العرقية

أغلب سكان ليبيا القدماء من العناصر البربرية التي سكنت سواحل شمال إفريقيا قبل بداية التاريخ. استوطنت ليبيا لفترة طويلة قبل الاستيطان الإيطالي شعوب كثيرة منها الإغريق والفينيقيين والرومان حيث ازدهرت ثم اندثرت تدريجياً من دون ترك تأثيرات ثقافية أو عرقية تذكر علي تركيبة السكان، مجموعتان فقط من سلسلة الغزاة الأجانب قد كان لهم تأثير عميق ودائم هما العرب والأتراك.

---

* Chia-Lin Pan, The Population of Libya, in Population Studies, Vol.iii, No2, Cambridge at the University Press, 1950.

** حسني بن زابيه، قسم الجغرافية، كلية الآداب، جامعة بنغازي.

العرب-البربر

نتج عن الفتح العربي لشمال إفريقيا في القرن الخامس والسابع مزيج مكثف عرقي بين العرب والبربر، كتب المؤرخ التونسي التيجاني عام 1307م أنه قد بقي علي ساحل طرابلس فقط مجموعة صغيرة من البربر غير مختلطين، أنقياء لم يمتزجوا بالعرب[1]. فقد العرب أيضا نقاوتهم العرقية، وقد أوضحت بعض الدراسات الحالية عن الجزائر وتونس وطرابلس أنه لا توجد فيهما قبيلة عربية نقية واحدة، فضلاً عن أن القبائل البربرية بصفة عامة قد تبنت لغة الفاتحين العرب، وهذا التحوير اللغوي، بالإضافة إلي اعتناقهم الدين الإسلامي، أصبح فعلياً لا يدل على وجود فرق بين المجموعتين من حيث الجوانب الثقافية. تعبير عرب-بربر قد استعمله كثير من الكتاب ليشيروا إلي الاثنين معا العرب والبربر وأحفادهم[2].

البربر-الترك

البربر والترك معروفون بالكول غولي* هؤلاء نسبيا مجموعة صغيرة حوالي 35 ألف نسمة عام 1936[3]، وهم أساسا ينحدرون من الجنود الأتراك الذين غزوا ليبيا خلال القرن السابع عشر واستمر حكمهم حتى بداية القرن العشرين، المجموعات البربرية التركية هم أيضا مسلمون ويتكلمون العربية.

الزنوج في مدن طرابلس ومصراته وبنغازي

يوجد بقايا سكان من أصل زنجي من أيام تجارة الرقيق من السودان. عددهم حوالي 30 ألف نسمة عام 1936. ينحدرون من اصل زنجي اختلطوا بالكامل مع السكان المحليين حيث يلبسون الزى العربي ويتكلمون العربية ويدينون بالإسلام. توجد مجموعة واحدة في بنغازي قد احتفظت باسم قبيلتها الأصلية، وتنتشر أيضا في واحة فزان وواحة الكفرة بعض عناصر زنجية من تبستي والسودان[4].

اليهود

جاءت أقدم هجرة يهودية إلي ليبيا في القرن الثاني والقرن الثالث قبل الميلاد، هؤلاء اليهود لم يكونوا معزولين بل كانوا ممتزجين بالبربر وفقدوا هويتهم بعد الفتح العربي حيث اعتنقوا الدين الإسلامي[5]. ينحدر اليهود الحاليون في ليبيا من اليهود الذين هاجروا من اسبانيا بعد طردهم في القرن الخامس

* Cologhala.

عشر، في عام 1936 كان عددهم حوالي 28,500 نسمة. حافظ اليهود علي ثقافتهم ودينهم ولكن ليس على لغتهم العبرية، إذ يتكلمون العربية مثل المسلمين. يتركز اليهود بصفة عامة في المدن الساحلية ويمارسون التجارة والحرف ويحتكرون أغلب التجارة المحلية.

الإيطاليون

بدأ تاريخ تدخل ايطاليا في ليبيا عام 1911 عندما أعلنت الحرب على تركيا، وسحبت تركيا بعد سنة واحدة من المواجه قواتها من ليبيا وأصبحت ليبيا مستعمرة إيطالية، ولكن الحرب استمرت مع الأهالي حتى عام 1930 حيث استسلم آخر معقل للمقاومة. خلال هذه الفترة كثير من الأهالي لاذوا بالفرار إلي الدول المجاورة وخاصة من برقة، المتبقي من سكان برقة أي حوالي من ثلث إلي نصف السكان قد رُحلوا إلي معسكرات الاعتقال في صحراء خليج سرت، وقد نتج عن مشكلة الترحيل والاعتقال ارتفاع هائل في الوفيات كما نفقت قطعان الماشية، وبمجرد أن أصبحت ليبيا مستعمرة إيطالية بدأ تيار الهجرة ولكن بأعداد صغيرة لعدة سنوات فكان عدد الإيطاليين في عام 1921 حوالي 18 ألف نسمة فقط[6]. وقد وضعت إدارة الاحتلال بداية عام 1928 خطة لمساعدة الدولة للمهاجرين ولكن لم تنفذ الخطة علي نطاق كبير إلا بعد انقضاء عشر سنوات من تاريخ إعدادها[7].

لم تكن الحكومة الإيطالية راضية في عام 1938 علي النمو البطيء للمستعمرة ومن ثم بدأ برنامج منظم لتشجيع الاستقرار الزراعي للمحتلين في ليبيا عن طريق مَنح قروض للاستيطان والدعاية محلياً لمشاريع استيطانية منتظرة. في الوقت نفسه أربعة أقاليم ليبية قد ضمت إلي الدولة الإيطالية وهى طرابلس ومصراته في شمال "إقليم طرابلس"، وبنغازي ودرنة في شمال "إقليم برقة"، وأصبح جنوب ليبيا "إقليم الصحراء الليبية"، ونتائج هذه الخطوات أسرعت كثيرا في معدلات الاستيطان.

وصل عدد الإيطاليين عام 1936 إلي حوالي 65 ألف نسمة ووصلت ذروة المحتلين إلي 150 ألف نسمة في بداية الأربعينيات[8]. وقد رحل بعد هزيمة قوات المحور في شمال إفريقيا عام 1943 كل الإيطاليين من برقة قبل مجيء الاحتلال البريطاني إلا أنه قد بقى في إقليم طرابلس حوالي أربعين ألف إيطالي. منذ ذلك الوقت وليبيا تديرها الإدارة العسكرية للقوات البريطانية في الشرق الأوسط، بينما فزان قد أديرت من قبل قوات الاحتلال الفرنسي.

الإحصاءات السكانية

مصدر المعلومات فيما يتعلق بالبيانات الديموغرافية خلال الفترة القصيرة لمشروع الاحتلال الإيطالي تم عن طريق حصر تعدادين للسكان الأهالي، نُفذا عن طريق الإيطاليين في عام 1931 و 1936[9]، وذلك في سجلات الوفيات والمواليد وغيرها من المصادر الديموغرافية التي لم تكن موجودة في ليبيا.

تعداد 1931

استعمل من أجل التعداد في ليبيا في عام 1931 ثلاثة أنواع من السجلات: الأول، لتسجيل بيانات كاملة عن كل فرد وكانت مقتصرة على الإيطاليين فقط. السجلان الآخران استعملا لحصر الأهالي وفق المعطيات المحلية. ((من المصطلحات التي استعملت في التعدادين ووثقت في تلك السجلات هنا من اجل التسهيل مثل مصطلح "إيطاليون" وهو يشمل ليس فقط المواطنين الإيطاليين ولكن الأفراد غير الأفارقة الذين دمجوا إلى الكيان الإيطالي*، في حين أن كل المجموعات الأخرى الباقية اصطلح عليهم "المحليين أو الوطنيين"**)). أحد سجلات المحليين له قائمة منفصلة من المعلومات عن كل فرد من العائلة، ولكن بأقل تفاصيل من تلك التي تطلب من الإيطاليين. تتطلب السجلات الأخرى معلومات عن العائلات ولكن بدون أي تعريف للأشخاص، تطلب من الأهالي أسماءهم الأولى فقط فإثبات الهوية كان صعباً، ولم يكن ليس من السهل التحري بكفاءة عن نواقص الحصر أو تكرار الحصر لنفس الفرد حتى ولو تم الحصول على بيانات الأفراد[10]. لهذه الأسباب بيانات التعداد من المحتمل أن تكون غير صحيحة إلى حد كبير، الإجمالي وفق التعداد الفعلي*** للسكان كان 543,672 لطرابلس و 160,451 نسمة لبرقه[11].

تعداد 1936

أخذ التعداد الثاني على أساس العد النظري****، فأصبحت كل السجلات من ضمنها التي كانت مقتصرة على حصر الأهالي، رسميا تطلب قائمة معلومات عن الأفراد. تحسينات أخرى شملها هذا التعداد فيما يتعلق بالأهالي ألا وهى إقرار اسم الأب، واللقب أو اسم العائلة لكل شخص لتثبيت هويته

* Assimilated persons are defined as (a) the Maltes and the native Maltes, the Armenians and the Indians. (b) the Moslems and the Jews of foreign nationality, born and originating from countries not colonies or possessions nor put under a mandate or protectorate. (c) the non-indigenous stateless and their descendants.

** The Natives.

*** de facto.

**** de jure.

كأساس للمراجعة القادمة. أينما وجد مسجلون من رجال الدين، كما كان في طرابلس وبنغازي والمرج، وفرت المراجعة على إجراءات تغطية التعداد[12].

لإنجاح عملية تنفيذ التعداد، قسمت المدن إلى قطاعات، والجماعات إلى وحدات، وبقية المناطق إلى مقاطعات حسب التواجد المحلى للسكان عن طريق توزيع القبائل المختلفة. سجل كل قسم في إدارة السلطات المحلية لتنفيذ التعداد، ويشرف على كل قسم زعيم من الأهالي كانت وظيفته الرئيسية تفعيل تعاون السكان المحليين[13].

أنجح تطبيق معيار العد النظري مهمة الحصر وفق التعليمات، إذ يجب أن يحصر الأفراد الذين كانت لديهم إقامة منتظمة في كل مقاطعة إحصائية سواء أكان هؤلاء الأشخاص موجودين أم غائبين صبيحة يوم التعداد. كل من كان حاضراً مؤقتا في المقاطعة يوم التعداد لا تحصر أسماؤهم ولا تؤخذ في الاعتبار فترة بقائهم ولا المسافة من مكان إقامتهم المعتاد. أعطيت البيانات السكانية حسب التعداد الفعلي في تقرير منشور لهذا التعداد و لكن بدون أي توضيح عن كيفية الحصول عليها.

وظفت وحدات التقسيم من قبائل وفروع قبائل ومحلات سكنية حسب تشكيلات التعداد كدليل حيث عن طريقها صنفت السجلات وتم فحص النتائج من قبل السلطات المحلية والسلطات الإدارية للمقاطعة من البلدية والمتصرفية[14]، هذه الإجراءات لها ميزاتها الأساسية في معرفة الموقع المحدد لكل القبائل وفروعها والمحلات السكنية التي المتعلقة بالسكان المستقرين في المناطق التي لا يتواجد كثير من سكانها بعيدا عن مكان إقامتهم المعتاد. أما ما يتعلق بصعوبة مراجعة المجموعات العائدة فهي ليست بالمستعصية خاصة للبدو الرحل الذين ليس لهم إقامة ثابتة ويتنقلون ضمن منطقة واسعة غير محددة، فمن المستحيل وجود مكان محدد للإقامة إلا أن تأثيره على مراجعة البيانات أقل خطورة. نتائج التعداد لمقاطعة الصحراء الليبية لم تمر من خلال القنوات المعتادة للمراجعة، ولكن بدلا من ذلك فحصت بواسطة "خبراء"[15]. ربما على ضوء اتساع المساحة لتغطية التعدَّاد اكتفى العادُّون فقط بزيارة القرى والواحات المتفرقة.

اعتبرت نتائج هذا التعداد بصفة عامة مرضية أكثر من التعداد السابق له، ووفقاً لهذا التعداد فإن إجمالي السكان المقيمين في طرابلس كان 651,589 نسمة منهم 608,188 نسمة من المحليين و 43,401 من الإيطاليين وفي برقة 165,787 نسمة، كان منهم 142,663 من المحليين و23,124 إيطاليين[16].

دقة بيانات التعداد

يمكن مراجعة دقة أرقام التعداد لعام 1931 و 1936 من خلال مقارنة معدلات النمو السنوي (الوسط الهندسي*) للسكان المحليين خلال الفترة المذكورة وحسب التقسيمات الجغرافية الرئيسة للبلاد كما مبين في جدول رقم 1. معدل 0.2 % لبنغازي ودرنة مختلف ومتباين عن معدلات بقية الأقاليم الأخرى، هذا يعكس احتمالية وارتفاع معدلات الوفيات، وانخفاض الخصوبة، والهجرة (نتجت عن تهجير واعتقال القوات الإيطالية ما بين ثلث إلى نصف أو أكثر من سكان الإقليم خلال الفترة 1923-1935). يبدو معدل زيادة 3% سنويا لإقليم طرابلس يُقبل بصعوبة بدون وضع اعتبار الارتفاع السريع في الهجرة الوافدة. ويزعم أن عدداً كبيراً من المهاجرين الذين غادروا البلاد خلال الفترة 1915-1930 عادوا خلال عام 1931 و 1936، عودة هؤلاء ربما يفسر جزئياً الزيادة السريعة لسكان إقليم طرابلس.

جدول 1: زيادة السكان المحليين بين التعدادين 1931-1936 حسب الأقاليم.

المقاطعات	السكان		معدل النمو السنوي
	1931	1936	
ليبيا	654716	732973	2.3
طرابلس	296946	343093	2.9
مصراته	182953	203922	2.2
بنغازي ودرنه	136215	137582	0.2
الصحراء الليبية	38602	48376	4.6

معدل ارتفاع أعلي للإناث عن الذكور يبدو واضحا في إحصاءات التعداد للسكان المحليين في كل الأقاليم باستثناء بنغازي و درنة. كما توضح الإحصاءات لكل البلاد أن النسبة النوعية بمعدل 1094 و1062 ذكر لكل 1000 أنثى عند السكان المحليين حسب العد الفعلي لتعداد 1931، و1936 على التوالي،((وهي 1075 ذكر لكل 1000 أنثى للسكان المحليين المقيمين حسب العد النظري لعام 1936)). وتوحي هذه الإحصاءات نسبياً بانخفاض ملحوظ لتعداد النساء عن الرجال في تعداد 1931. مغادرة المنفيين قبل تعداد 1931 وعودتهم خلال الفترة 1931-1936، لا يفسر هذا الانخفاض في الأرقام. بل على النقيض، حيث أن أغلب المنفيين كانوا من الرجال

*Geometric mean.

فإن اتجاه معدل النسبة النوعية يكون مخالفاً للنتائج التي من الممكن أن تتوقع عن هذه الحركة السكانية.

قد أُيدت فرضية أن أعداد الإناث أقل نسبياً من الرجال بكثير في تعداد 1931، وذلك عن طريق مقارنة إجمالي السكان المحليين حسب النوع في عام 1931 الذي كان متماثلاً مع السكان من فئة أعمار خمس سنوات فأكثر في تعداد 1936. نسبة الانخفاض في الإناث، التي ينبغي أن تظهر في متوسط الوفيات بين التعدادين -إذا كانت البيانات صحيحة- فهي أكثر انخفاضاً في الإناث عنها في الذكور كما هو مبين في جدول رقم 2.

يشير أيضاً الاختلاف في عدد الأفراد الذين شملهم تعداد 1931 و 1936 كبدو رحل و شبه رحل في عدة مقاطعات إلى احتمالية وجود أخطاء في التعداد. كما تشير الأرقام لبعض المقاطعات إلى أعداد كبيرة نسبياً من البدو الرحل وشبه الرحل في 1936 بينما لم يكن أي حصر لهم في عام 1931 والعكس صحيح. للتأكيد يرجع الاختلاف ربما جزئياً إلى تغيرات في استعمال مصطلح "بدو رحل" و "بدو شبه رحل" لأن التعريف غير محدد، أو ربما راجع إلى أخطاء في تحديد المناطق الجغرافية، ولكن يشير الاختلاف إلى أنه من المحتمل أن هناك مجموعات كبيرة من هؤلاء السكان قد حذفت من الحصر إما في تعداد 1931 أو 1936، أو أنه في كلا التعدادين الاثنين معا، حتى البيانات كما أعطيت في كلا التعدادين عن كل الأقاليم تبدو غير متوافقة بل متضادة مع الاعتقاد العام بان سكان بنغازي ودرنة ذوو حركة محدودة عكس سكان الصحراء أكثر بداوة وترحالاً من سكان الأقاليم الشمالية (انظر جدول رقم 3) .

جدول 2: إجمالي السكان المحليين(العد الفعلي) لليبيا 1931 مقارنة مع السكان الذين بلغت أعمارهم 5 سنوات فأكثر في 1936.

الجنس	السكان		الفرق	
	1931	1936	العدد	النسبة المؤية
الإجمالي	654716	623848	30868	4.7
الذكور	341984	322691	19293	5.6
الإناث	312732	301157	11575	3.7

جدول 3: السكان المحليين الرحل، 1931 و1936.

المقاطعة	1936	1931
طرابلس	18.1	23.6
مصراته	15.4	35.0
بنغازي	6.0	23.8
درنه	13.7	-
الصحراء الليبية	10.8	4.5

يشير معدل السكان حسب العمر والنوع عن وجود أخطاء، وهى شائعة فقط عند السكان المحليين المقيمين في عام 1936. حسبت معدلات النوع من البيانات الرقمية الموضحة في جدول رقم 4. يبدو أن معدلات الفئات العمرية تحت خمس سنوات، و 20-24 و 25-29 أذ منخفضة جداً بالنسبة للفئات العمرية المجاورة لها، ومن جهة أخرى البيانات للفئة 10-14 وكل الفئات فوق 50 تبدو عالية جدا. هذه الاختلافات ربما تعود إلى عدم الدقة في تسجيل أعمار الذكور والإناث واستمرار غياب الذكور المنفيين للفئات العمرية 20-29، وهذا ربما يساعد في تفسير معدل الأعمار لهذه الفئات. عموما تشير خلاصة البيانات إلى احتمال أن هناك نقصاً حاداً في حصر الذكور لفئات 20-29 والإناث لفئة 10-14 و فئة 50 فأكثر(راجع جدول رقم 4).

يشير التوزيع النسبي حسب العمر للسكان الأهالي المقيمين في عام 1936، (انظر جدول رقم 5) إلى نقص في حصر الفئات العمرية تحت 10 و 20-29 لكل من الإناث والذكور، وتبدو بيانات التعداد عن الإيطاليين أكثر دقة، التوزيعات حسب الجنس والعمر والحالة الزواجية للسكان الإيطاليين هي من الخصائص السكانية التي تكونت أساساً بسبب الهجرة.

جدول 4: نسبة الذكور لكل 1000 من الإناث حسب الفئات العمرية للسكان المحليين المقيمين 1936.

الفئات العمرية	عدد الذكور لكل 1000 من الإناث
5-	1016
9-5	1143
14-10	1344
19-15	1111
24-20	885
29-25	968
39-30	1001
49-40	995
59-50	1173
69-60	1152
79-70	1093
80+	1083
كل الأعمار	1075

جدول 5: النسبة النوعية حسب الفئات العمرية للسكان المحليين المقيمين 1936

الفئات العمرية	عدد الذكور لكل 1000 من الإناث	
	ذكور	إناث
4-	14.5	15.3
9-5	15.0	14.1
19-10	17.6	15.1
29-20	11.6	13.4
39-30	13.7	14.7
49-40	10.5	11.4
59-50	8.1	7.4
69-60	5.1	4.7
79-70	2.7	2.7
80+	1.2	1.2
كل الأعمار	100.0	100.0

حركة السكان المحليين

إذا كان معدل الزيادة الموضح في أرقام تعدادي 1931 و 1939 للسكان المحليين صحيحاً، ربما يعتبر ذلك محذراً من حيث واقع الموارد المحدودة للبلاد. توحي هذه الأرقام بنمو 2.3% في السنة، الذي إذا ما استمر سيضاعف عدد السكان تقريباً بعد 30 سنة، في الواقع لا يمكن قبوله كمعدل نمو يعتد به على ضوء غياب الإحصاءات الحيوية أو مصادر معلومات موثوق بها، وعليه فإنه من المؤكد أن معدل الزيادة للسكان الليبيين لا يمكن أن يحدد على وجه الدقة. عموماً، من الممكن أن تسلط بعض الأضواء على هذا الموضوع عن طريق إحصاءات الفئات العمرية من تعداد 1936، وعن طريق المعلومات المتوفرة فيما يتعلق بالخصوبة والوفيات في الدول المجاورة ذات الخصائص المتشابهة.

معدل الخصوبة

يأتي المعدل التقريبي لخصوبة المرأة الليبية للسكان المحليين من نسبة الأطفال تحت خمس سنوات من العمر إلى النساء من الفئة العمرية 15-49 سنة التي تم حصرها في تعداد 1936. احتُسبت هذه النسبة عند 683 طفلاً لكل 1000 امرأة، وهذا يوحي بارتفاع معدل المواليد نسبيا. سجلت نسب مماثلة لبلدان إسلامية أخرى عند 550 في الجزائر عام 1936، وفي مصر547 عام 1937، وفي تركيا 720 عام 1935[17]. المعدل في ليبيا لا يمكن أن يقبل على أنه دقيق على ضوء النقص الواضح للحصر في تعداد النساء والأطفال، ويبدو غالباً أن يكون منخفضاً جداً عن أن يكون مرتفعاً جداً، لأن توزيع الأعمار-كما وضح سابقاً- يشير إلى نقص كبير في حصر الأطفال عن النساء فئة 15-49. من الممكن القول إن المرأة الليبية ذات خصوبة نسبياً حتى بالمقارنة مع أولئك في البلدان المجاورة ذات معدلات ولادة مرتفعة.

الزواج المبكر وانخفاض نسبة النساء من العوانس، نتيجة ممارسة تعدد الزوجات، لربما ساهمت كعوامل في ارتفاع الخصوبة عند المرأة المسلمة في ليبيا. يشير تعداد 1936 إلى 92% من إجمالي النساء المحليات (15 سنة فأكثر) تتكون من المتزوجات والمطلقات والأرامل، بينما الرقم المماثل للرجال كان 74%. نسبة الأرامل للفئة العمرية 15 سنة فأكثر، كانت 4% للذكور و16% للإناث. نسبة عدد الزوجات في الزواج المتعدد كان حوالي 7% من العدد الكلي للنساء المتزوجات، بينما نسبة الأزواج متعددي الزوجات كان حوالي 4% من إجمالي عدد المتزوجين، وبينما نسبة الأزواج متعددي الزوجات كان أكثر في فئة الأعمار الكبيرة منه في الفئة الصغيرة: 0.3% لفئة أعمار 24-50 سنة، مقابل 0.8 لمن هم من فئة 25-29، و أكثر من 6% للذين هم من فئة 55 سنة من العمر فأكثر. وكان المتوسط العمري لزوجات متعددي الزواج أيضا أصغر من تلك الزوجات في الزواج الأحادي، باستثناء الأزواج في فئات الأعمار 20-34. وهذا يشير إلى أنه يتزوج الأزواج متعددي الزوجات بصفة عامة، زوجات اصغر عمرا في زواجهم الثاني والمتتالي.

معدل الوفيات

البيانات المتوفرة عن وفيات المحليين في ليبيا ضئيلة بالكامل، ومن الممكن أن يفترض المرء أن معدلات الوفيات عندهم على الأقل عالية أسوة بالتي في مصر، البلد التي بها إحصاءات حيوية مقبولة إلى حد ما، بما فيها توفر "جداول الحياة"*. ومن الممكن أن تؤدى التقديرات القائمة على

* Life Tables.

البيانات المصرية إلى سوء تقدير معدل وفيات الليبيين الذين هم عامة يعيشون حياة رعوية بسيطة اقل تعرضا للتأثيرات الصحية عن طريق الاتصال بالغرب. كذلك من الممكن أن تعطى البيانات من جنوب تونس أو من الجزائر إذا كانت أيضا متوفرة، أساساً أفضل للافتراضات فيما يتعلق بوفيات الليبيين، باعتبار أن هذه البلدان، مثل ليبيا سكانها من العرب والبربر، بيدا أن إحصاءات الوفيات الموجودة في هذه البلدان عموما أقل اكتمالاً من البيانات في مصر.

إذا قُبل للتطبيق جدول الحياة لسكان مصر للفترة 1927-1937 [18] على السكان المحليين في ليبيا، وإذا أخذ التوزيع العمري حسب تعداد 1936 كأساس لاحتساب تقريبي لمعدل الوفيات الخام، النتيجة هي حول معدل 35 وفاة سنويا لكل 1000 من السكان، هذا الرقم يمكن أن يعتبر أدنى تقديراً لمعدل الوفيات للسكان من المحليين.

معدل الزيادة الطبيعية

يفترض مرة أخرى أن جدول الحياة لسكان مصر قابل للتطبيق، ويعزز بافتراض آخر أن تعداد 1936 قد يعطى مقياساً دقيقاً لنسبة الأطفال تحت سن خمس سنوات للسكان المحليين، ومنهما يمكن أن يستخلص تقديراً تقريبياً لمعدل مواليد الخام ومعدل الزيادة الطبيعية. نتج عن هذه الحسبة على وجه التقريب معدل ولادة 40 في 1000 من السكان، والذي من الممكن أن يعتبر كأدنى تقدير لاحتمال أن وجود أطفال تحت خمس سنوات بالنسبة إلى إجمالي السكان ناقصي العد في تعداد 1936. ينبغي أن يشير معدل الولادة 40 ومعدل الوفاة 35 إلى زيادة طبيعية خمس نسمة سنويا لكل 1000 من السكان، هذه نتيجة على العموم عرضة إلى تذبذب كبير لكثرة الشكوك حول تقديرات معدلات المواليد والوفيات.

على المنوال نفسه، من ممكن أن يستخلص تقديراً لمعدل التعويض الخام* لكل جيل من أرقام التعداد حسب عدد الأطفال لكل 1000 من النساء اللاتي في سن الحمل. النتيجة هي حوالي 1.4% وهذا يشير إلى زيادة طبيعية لـ 40% لكل جيل، تمشياً مع معدلات سنوية للزيادة الطبيعية في الدول المجاورة: 10 في 1000 أو 1% في السنة.

انه من الجدير مقارنة نتائج هذه التوقعات إذا واضع في الاعتبار إمكانية نمو معدلات السكان في ليبيا مع البيانات المتوفرة لتونس والجزائر ومصر، وتشير أرقام التعداد في تونس إلى أنه قد زاد السكان المسلمون من حوالي 1,890,000 في 1921 إلى 2,335,000 نسمة في عام 1936، وهذا يعنى

* Replacement Rate.

معدل 1.4% سنويا[19]. تشير التقديرات السكانية لعام 1946 بزيادة 20% عن تعداد 1936، أو بمعدل نمو 1.8% سنويا[20]. صرح العالم الديموغرافي الفرنسي شيفاليير بان الزيادة الطبيعية 15 لكل 1000 نسمة في عام 1944 تمثل بدقة الإمكانات السكانية (الديموغرافية) لتونس[21]. وفي الجزائر زاد المسلمون من حوالي 4,890,000 إلى 6,160,000 في عام 1936، ووفق أرقام التعداد المذكورة متوسط المعدل 1.6% سنويا[22]. إقليم أسوان في مصر العليا يسكنه عرب وبربر، وتشير بيانات التعداد فيه إلى نمو 1.3% في السنة خلال الفترة 1927-1937، كذلك توضح الإحصاءات الحيوية للإقليم خلال الفترة 1937-1941 زيادة بحوالي 1% في السنة[23].

يجب أن نتذكر أن كل بيانات التعداد والإحصاءات الحيوية لهذه البلدان عرضة للأخطاء الجسيمة. عموما استناداً بهذا الحصر والحسابات التي حسبت في البداية فإن المعدل السنوي للزيادة الطبيعية في مدى يتراوح من 0.5% إلى 1.5% ويبدو هذا مقبولاً في وضع ليبيا.

توحي تقديرات السكان المحليين لعدة سنوات منذ 1936 عامة، أن معدل الزيادة أعلي بكثير عن ما ذكر ويعطى الكتاب السنوي لعصبة الأمم للفترة 1942-1944، تقديراً لإجمالي السكان بحوالي 866,000 في عام 1938. صدر مؤخراً عن قوات الجيش البريطاني في الشرق الأوسط تقدير لسكان ليبيا (باستثناء الصحراء الليبية) في منتصف سنة 1946، بأنه يصل إلى 1,062,000 نسمة، كما أنه ليس من الواضح هل هذا الرقم يشمل المستوطنين الإيطاليين أم لا. وهذا يعني زيادة سنوية بمعدل 3.8% منذ عام 1936، إذا أضيف عدد 40,000 إيطالي إلى الرقم 1,062,000 نسمة هذا يترجم إلى معدل ارتفاع سنوي 4.2%. إذا كان الرقم دقيقا فإنه يوحى بهجرة ضخمة إلى هذا الجزء من البلاد من أجزاء أخرى من ليبيا أو من بلدان خارجها. بدون أن توضع الهجرة في الحسبان، ويمكن أن يفترض أن الزيادة الطبيعية لمعدل 0.5-1.5% في السنة منذ 1936 ترفع عدد السكان المحليين لكل ليبيا إلى رقم يتراوح بين 870,000 إلى 900,000 نسمة حتى نهاية 1948.

السكان المحليون والموارد الاقتصادية

ليبيا ليس لها موارد معدنية أو صناعات تحولية ذات أهمية فتأتى ثروة البلاد في جملتها من الزراعة، وحجم اعتماد السكان المحليين على الزراعة في معيشتهم واضح من خلال أن ثلاثة أرباع القوة العاملة -كما حصرت في تعداد 1936- كانت مرتبطة بالزراعة. الصناعات (تشمل الحرف اليدوية مثل الغزل ودبغ الجلود والملابس المطرزة بالذهب وصناعات

غذائية) تمثل 15%، والتجارة 5% من القوى العاملة المحلية. المجموعة السكانية المحلية الوحيدة التي ليست معتمدة على الزراعة كانت من اليهود، فحوالي 90% من القوة العاملة من الذكور كانت منخرطة في الصناعة والتجارة.

الزراعة المحلية

الزراعة محصورة جداً بسبب الظروف المناخية وتدني سقوط الأمطار وشح مصادر المياه الجوفية في أغلب مناطق البلاد. مساحة المنطقة الرئيسة لزراعة الحبوب المروية حوالي 25,000 هكتاراً موزعة على الواحات وحول تجمعات العيون المائية على طول الساحل وفى الداخل، حيث إمكانية الزراعة المروية. التمور تمثل الإنتاج الرئيسي الذي يشكل الغذاء الأساسي للسكان المحليين. تزرع الأراضي التي تمتد بين أشجار النخيل بالخضروات والشعير والسرغوم والذرة والقمح وكذلك تنبت الحلفا في المواقع الأقل حظاً حيث يستحيل الري ولكن سقوط الأمطار ممكن خلال فصل النمو، ويعتبر الزيتون الإنتاج الرئيسي بها مع بعض اللوزيات وأشجار التين، كذلك يزرع الشعير والقمح الصلب زراعة بعلية بعد سقوط الأمطار ولكن الإنتاجية عادة منخفضة[24].

يتراوح إنتاج الحبوب كثيراً من سنة إلى أخرى ، التقديرات للسنوات 1933، 1937، 1939 حوالي 500,000 قنطار، وفي عام 1938 تقريبا 770,000 قنطاراً، أما في عام 1947 وصل إلى 1,000,000 قنطار. الجزء الرئيسي من الحبوب المنتج هو الشعير والبقية قمح. إنتاج التمور والزيتون عادة متقارب. تقديرات إجمالي المحاصيل الرئيسة لعام 1947 بلغ 1,750,000 قنطار، أي حوالي 1.3 قنطار للفرد الواحد[25]. يتذبذب حجم قطعان الماشية بفارق كبير بين طرابلس وبرقة، وقد قدرت أعداد الأغنام والماعز على مستوى البلاد بحوالي 1,400,000 رأس في عام 1928، و 1,200,000 في المتوسط بين 1931-1933 ووصلت إلى 1,600,000 في عام 1938 (شمال ليبيا فقط). أي بمعنى أن الإنتاج الزراعي كان بمعدل أكثر من 1.5 قنطار من الحبوب والتمور والزيتون للفرد الواحد في السنة، وأقل من ثلاثة رؤوس من الماشية للفرد الواحد[26]، طبيعة ندرة الاقتصاد المحلى جليةٌ بسبب مخاطر الجفاف المزمن.

أنماط الاستيطان

أشير فيما تقدم إلى أن بيانات التعداد قد وضحت نسبة البدو الرحل وشبه الرحل، ولكن بالنسبة للسكان المستقرين من الوطنيين الليبيين لا يعتمد عليها في ذلك بسبب مرونة التعريفات واحتمالية الاختلافات في نقص التعداد. عموماً أرقام التعداد ربما استشهد بها لتسلط الضوء على مدى هيمنة

حياة البداوة. السكان المستقرون، كما حصروا في عام 1936 وصلوا إلى 84% من إجمالي السكان المحليين. وقد عرفت هذه المجموعات كأسر تأخذ إقامتها في مكان يتمتع بوفرة المياه والاحتياجات الأخرى من زراعة موسمية ورعى، وعُرف البدو بالرحل وشبه رحل. البدو الرحل عبارة عن مجموعات عائلية تتحرك باستمرار وتغطي مساحات أعظم إما في داخل أراضيها أو مواقع أخرى، حيث تبقى لفترات طويلة لاسيما عندما تكون الظروف مناوئة في مناطقها. ونسبة البدو الرحل 12% من إجمالي السكان المحليين، وبالرغم من أن لهم أراضي اعتبروها موطنهم، فهم يرحلون لفترات طويلة إلى خارجها، وليس دائما يتنقلون في جماعات ولكن في مجموعات محدودة من أجل الماء والكلأ. تتنقل هذه المجموعات عادة في المناطق الصحراوية وهم مرتبطون بالكامل برعي الحيوانات[27].

قدر في عام1931 أن في برقة حوالي 25% من السكان المحليين يعيشون في مساكن، و75% في خيام، بينما في طرابلس حوالي 50% يعيشون في مساكن، و45% يقطنون في خيام و5% في بساتين الجبل[28] تضيف هذه التقديرات دليلاً آخر على حالة المياه الشحيحة التي يفرضها المناخ على الجزء الأعظم من الشعب الليبي.

كثافة السكان المحليين

يعيش حسب تعداد عام1936، أكثر من 90% من السكان المحليين في ثلاث مناطق خارج أقاليم المناخ الصحراوي في شمال ليبيا، والتي تتكون من مساحة 44,600 كيلومتر مربع. كثافة السكان الأهالي في تلك المناطق حوالي 16 نسمة للكيلومتر مربع، هذا المعدل ليس عالياً مقارنةً مع كثافة العديد من البلدان الزراعية الأخرى، و لكن مستوى إنتاجية الأرض، حتى في المناطق غير الصحراوية فهو منخفض نسبياً.

مقارنة الكثافة السكانية في محلات مختلفة ليس مجدياً حيث أن السكان في تغيير مستمر، وبالرغم من ذلك فإنه من الجدير الاهتمام بمتوسط الكثافة في المناطق غير الصحراوية في برقة كان فقط حوالي نصف معدل الكثافة في المناطق غير الصحراوية في طرابلس. (حوالي 10 إلى 20 نسمة للكيلو مربع على التوالي). أعلي مقاطعات في الكثافة السكانية كانت مدينة طرابلس وسوق الجمعة في شمال طرابلس والمحلات المحيطة.

بصفة عامة من المحتمل أنه لم يتغير توزيع السكان المحليين كثيراً منذ عام 1936. والأغلبية الساحقة اليوم من السكان المحليين تقريباً مازالت تعيش في المناطق غير الصحراوية

في شمال ليبيا، مع تركز كثيف في منطقة طرابلس عنه في برقة. مع رحيل كل الإيطاليين من برقة منذ الحرب انخفضت الكثافة السكانية فيها، وهذا يوفر فرصة في تحسن التوازن الإقليمي بين السكان والموارد في الإقليم.

الاحتلال الإيطالي
الهجرة الإيطالية

نمو السكان الإيطاليين في ليبيا وانخفاضهم خلال الفترة الممتدة من 1921-1947 موضحة في الجدول التالي (رقم6):

جدول 6: هجرة الإيطاليين إلى ليبيا بين1921-1947.

السنة	عدد الإيطاليين
1921 (تقدير: 1 ديسمبر)	18093
1931 (تعداد: 21 ابريل)	37300
1936 (تعداد: 21 ابريل)	63722
1939 (تقدير: نصف السنة)	108419
1940 (تقدير: 31 ديسمبر)	140000
1947 (تقدير: ديسمبر)	40613

النسبة العظمى للزيادة السكانية ما بين 1921- 1940 كان بسبب الهجرة. الإحصاءات الرسمية للهجرة الإيطالية متوفرة عن الفترة 1931-1939، ولكنها غير متكاملة، لأنها تستثنى الأفراد الذين انتقلوا بدون مساعدات مالية من الحكومة، أو العمال والموظفين الذين أتوا إلى ليبيا بدون عائلاتهم. الأرقام موضحة في جدول 7[29].

جدول 7: أعداد المهاجرين الإيطاليين بدون دعم مالي من الحكومة الإيطالية.

السنة	العدد
1931	1102
1932	1328
1933	3586
1934	3675
1935	1281
1936	959
1937	1556
1938	20000
1939	10802

تشير أرقام تعدادي 1931 و1936 للسكان الإيطاليين إلى أن الهجرة خلال الفترة الفاصلة بين التعدادين كانت تفوق تقريبا ضعف الأرقام التي سجلت. ومثلها للفترة 1936-1939، إذ تشير تقديرات السكان إلى أن الهجرة كانت على الأقل 50%، أي أضخم من الأرقام المسجلة، وتشير الأرقام المدونة في الجدول إلى أن هجرة الإيطاليين نحو ليبيا وصلت ذروتها في عام 1938، حيث بدأ برنامج استيطان ضخم، بعدها بدأ يقل عدد المهاجرين. عموما، استهدف رسميا أن يهاجر 20,000 إيطالي إلى ليبيا في عام 1940[30]. إلا أنه لم يعثر على أي رقم يمثل الرقم الفعلي لعدد المهاجرين في عام 1940.

يقدر السكان الإيطاليين بحوالي 140,000 نسمة في نهاية 1940، ويمثل تقريبا 15% من إجمالي السكان في ذلك الوقت، ومن المحتمل أن هذا الرقم يقترب من ذروة عدد المستوطنين الإيطاليين في ليبيا، وقد أوقف اجتياح الحلفاء لشمال إفريقيا النشاط الاستيطاني بعد ذلك.

قبل بداية البرنامج الاستيطاني الزراعي الموسع من الحكومة الإيطالية، كان المهاجرون الايطاليين إلى ليبيا مرتبطين أساساً بالوظائف الحضرية، ويوضح تعداد 1936 أن 60% من القوى العاملة الإيطالية في الصناعة والوظائف الإدارية، بينما فقط 15% في الزراعة. بعد عام 1938 كان المهاجرون بالدرجة الأولى مستوطنين زراعيين في أراضي الامتيازات الحكومية،

انه جدير بالاهتمام أن يعرف كيف تم إنجاز توسع في قطاع الزراعة بدرجة كافية ليحتضن مثل هذا العدد الكبير من المستوطنين.

الزراعة الإيطالية

قام المحتلون الإيطاليون بتنمية قطاع الزراعة، أولا عن طريق ري المناطق التي تتوفر فيها المياه الجوفية خصوصاً بالقرب من مدينة طرابلس ومناطق أخرى بالقرب من الساحل في إقليم طرابلس، كذلك حفر عدد من الآبار وبناء الصهاريج والقنوات المتصلة بها. ثانيا: استصلاح الأراضي الجافة في الداخل عن طريق تثبيت الرمال المتحركة وتشجيرها للمحافظة على الرطوبة في التربة. إضافة إلى ذلك اختيرت بعناية أنماط الزراعة البعلية المناسبة للمناطق الجافة وكذلك للتي تتمتع بأمطار غزيرة نسبيا، كما في المرتفعات، منتجات الزراعة البعلية في المناطق الجافة تتكون من الزيتون (من الأنواع التي تستعمل فقط كأعلاف) وأيضاً المحاصيل الحقلية مثل التبغ والكتان والقمح اللين. يزرع في مزارع الجبل الزيتون واللوزيات، والتين والكروم ، أيضا من المحاصيل الحقلية القمح اللين والشوفان والبقول[31].

توسعت أراضي الامتيازات لصالح المحتلين الإيطاليين من 98,000 هكتارا عام 1927 إلى 157,000 هكتارا عام 1933، ثم إلى 738,000 هكتارا في عام 1938[32]، وكل هذه الأراضي تقع ضمن نطاقات مرتفعة الأمطار (فوق خط أمطار 200 ملليمتر)، وشكلت مساحة أراضي الامتيازات في عام 1938 حوالي 15% من إجمالي الأراضي المنتجة في شمال ليبيا. حوالي 80,000 هكتارا أي 90% من أراضي الامتيازات استغلت بالفعل عام1937، وحجم استخدام الأرض بدون شك سيتضاعف في السنوات المقبلة. هذه الأراضي بالدرجة الأولي كانت مغروسة بالأشجار، فحوالي7000 هكتار تغطيها أشجار الزيتون واللوزيات والكروم وغيرها.

أنتج الإيطاليون في عام 1938: 300,000 قنطار من قمح وشعير وشوفان وذرة، كذلك 157,000 قنطاراً من تمور وزيتون وكروم ولوزيات وتبغ وحمضيات، مثلت هذه الأرقام حوالي 28% من جملة الإنتاج الكلى لهذه المحاصيل في شمال ليبيا. أما قطعان الماشية لدى الإيطاليين كانت قليلة نسبيا ووصلت في عام 1937 إلى 5 أو 10% فقط من إجمالي ما في البلاد[33].

بالرغم من نجاح الجهود المبذولة من الإيطاليين للمبادرة في زراعة هذه الأراضي، إلا أن عدداً من الخبراء المطلعين قد شكك في جدوى الاعتماد على الزراعة الجافة لأمد طويل. [34].

تأثير الاستيطان الإيطالي على السكان الأهالي

يُطرح هنا سؤال مهم، إلى أي مدى أنجز الايطاليون تنمية زراعية على حساب موارد فقيرة كانت مقدرة فقط لإعالة السكان المحليين؟ وما حجم الصافي المضاف من التنمية الزراعية إلى القدرة الإنتاجية للبلاد؟ في هذا الموضوع، يجب أن يوضع في الاعتبار توزيع السكان الإيطاليين وعلاقته بالسكان المحليين داخل البلاد. لسوء الحظ رغم أن برنامج الاستيطان كان في أوج نشاطه خلال الفترة 1938-1940، غير أن بيانات توزيع السكان للفترة نفسها غير متوفر. عموماً، وتعطى البيانات من تعداد عام 1936 بعض المؤشرات لأنماط جغرافية للاستيطان الإيطالي. وقد وضح التعداد أن عدد الطليان لكل 1000 نسمة من المحليين كان أعظم في شمال برقة، ويتراوح المعدل من 200-300 نسمة في بنغازي، 100-200 في درنة وسوسة، 50-100 في المرج وطبرق وأقل من 10 في اجدابيا. في منطقة طرابلس نسبة الإيطاليين كانت في معدل يتراوح من 200-300 نسمة فقط في مقاطعتي طرابلس وسوق الجمعة، فيما عدا ذلك كان المعدل أقل من 50 لكل 1000 نسمة من المحليين، المستوطنات الايطالية عموما كانت مركزة أساساً في الأقاليم الأقل نمواً في البلاد.

تنزع تنمية المستوطنات الإيطالية في برقة إلى استحواذ الأراضي التي استغلت من قبل السكان المحليين في السابق كمراعي طبيعية، وهذا أمر مهم حيث أن تحسين قطعان الماشية الليبية يتطلب أولا استقرار المصادر الغذائية وتوفير سبل أفضل لتأمين موارد المياه. جفاف عام1936، الذي خفض أعداد الأغنام في طرابلس من 1,500,000 إلى 300,000 رأس، وهذا كان مثالاً جيداً للخطر المزمن الذي يهدد المصدر الرئيسي لليبيا[35].كذلك تهدئة الوطنيين والترحيل بالقوة لأعداد كبيرة منهم مع قطعانهم من الماشية بين عامي 1923 و 1935، الذي سبب فقداناً عظيماً في الثروة الحيوانية. أنشأ الإيطاليون - لتعويض المحليين جزئياً من هذه الخسائر- عدة مستوطنات زراعية مخصصة للبدو المهجرين وكذلك وفرت 23,000 وظيفة لهم في المستوطنات الإيطالية[36]. من المعروف إنه ليس هناك من إنجاز ناجح طويل الأمد للمحليين إلا في ضوء تحقيق استصلاح الأراضي مع توفير إمكانات اقتصادية جديدة ناجحة لتعويضهم بالكامل عن المراعي والأراضي التي فقدت لصالح الامتيازات الإيطالية.

لم تسنح الفرصة للإيطاليين لتحقيق تنمية طويلة الأمد، خلال معارك شمال إفريقيا بين 1940-1943، تكبدت منشآتهم خسائر جسيمة، جزء كبير من شبكات الري في المستوطنات الإيطالية أتلفت وحتى بعض صهاريج الري للمحليين قد دمرت، ونقلت المعدات الزراعية إلى تونس،

وذبحت أعداد كبيرة من الماشية. وقد أوضحت التقديرات في منطقة طرابلس انخفاض للثروة الحيوانية : بحوالي ثلثي الإبل ونصف الماعز والأغنام وثلث الأبقار[37]، وعليه فقد عاد غالبية المستوطنين الإيطاليين إلى أوطانهم كما أشارت التقديرات السابقة الذكر، أما حالة المتبقيين في ليبيا فقد أصبح غير مؤكد. ما يبقى مطروحا للزمن هو ما إذا كانت محاولات الايطاليين في الاحتلال والتنمية الزراعية من الآن فصاعدا مجرد اهتماما تاريخي، أو ما إذا سيكون لها وقع هام على مستقبل التقدم الاقتصادي لليبيين. ستعتمد الإجابة بدرجة كبيرة على درجة الفهم والتقدير من المحليين للإنجازات الإيطالية، خاصة في تطبيق طرق الري الحديثة، وتنمية قدراتها لاستثمار الموارد التي طورها الإيطاليون.

توقعات المستقبل

إذا كان عدد سكان ليبيا في الوقت الحاضر حوالي 950,000 نسمة، (منهم 40,000 إيطالي)، فإن نسبة الأراضي المنتجة للفرد الواحد هي 4.7 هكتارا لليبيين مقارنة بمتوسط 6.1 هكتاراً للفرد الواحد في استعمال الأراضي شبه المروية المخصصة للإيطاليين. عموما يجب أن نؤكد هنا على أن جزءاً كبيراً من الأراضي "المنتجة" ملائمة كمراعي فقط أو لنوع من الزراعة الجافة المثلى كالتي جربها الإيطاليون. حتى بالمنح السخية التي باينت مستوى المعيشة بين الإيطاليين والليبيين، وعليه فإن محدودية المساحة الزراعية المروية تبعد الأمل في احتمالية ارتفاع كبير لمعدل قدرة حمولة كل المناطق المنتجة. علاوة على ذلك فإنه من الضروري أن يحتفظ بغذاء احتياطي خلال مواسم الإنتاج لتغذي السكان خلال السنوات العجاف. أصبح خلال جفاف عامي 1936 و 1946 جزءٌ عظيمٌ من السكان يعتمد على الاكتفاء الغذائي من المساعدات الخارجية.

من الواضح أنه ليس هناك زيادة عظيمة في السكان ممكن أن تحدث تحت طرق الزراعة الحالية بدون انخفاض مستوى معيشة المحليين وتعرضهم إلى كوارث خطيرة من المجاعة الدورية. للمستقبل المنظور، الهجرة الداخلية ربما أكثر طريقة مجدية لتحسين التفاوت الإقليمي لضغط السكان على الموارد، ومن الممكن نقل جزء من سكان طرابلس إلى برقة، على الأقل خلال سنوات الوفرة.

في الأمد البعيد سيتقلص المعدل الحالي المرتفع للوفيات إذا نحن راهنا على التقدم في الصحة وتحسن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والحفاظ على السلام في البلاد، ولكن معدل الخصوبة على الأرجح سيبقى مرتفعاً لفترة طويلة من الزمن حتى إذا أمكن أن ينخفض بعد فترة من الوقت،

وهذا لا يتم إلا بتبني الوعي الاجتماعي لفوائد تحديد النسل، بداية التخفيض سوف تكون بطيئة وممكن أن يبزَّها انخفاض في معدل الوفيات. في تلك الحالة معدل النمو للسكان المحليين ربما سيرتفع كثيراً عن التقديرات المبدئية للسنوات التي سبقت الحرب العالمية الثانية التي كانت ما بين 0.5% إلى 1.5% في السنة. على ضوء إمكانية النمو هذه ومحدودية موارد البلاد من ناحية أخرى، وعليه فإن طرق ووسائل استقرار السكان ينبغي أن تدرس بعناية، فمزيد من التقييم الوافي للأوضاع الديموغرافية لسكان ليبيا يتطلب إحصاءات للمواليد وللوفيات وتوزيعات للأعمار توضح وفق تصنيفات إقليمية ووظيفية ودينية، كذلك يتطلب الأمر المزيد من تعدادات دقيقة تظهر خصائص السكان.

هوامش

1. Some parts of Et-Tigiani`s unpublished work, *Rihla*, were translated by A. Rousseau in Journal Asiatique, 1852-3.

2. De Agostini, Prospetto etnografico delle popolazioni Libiche, 1932, PP 31-2.

3. 1936 Census, (see Appendix: 5,6).

4. Rossi, E. Cratteristiche della storia della Libia durante il diminio degli Arabo-Berberi e Turchi, Governo della Tripolitania Ufficio Studi: Bolletino Geografico, No.2, 1932, P15, Tripoli. Also De Agostini, OpCit.

5. De Agostini, OpCit., PP28-9.

6. Bersard, P.L., En Libye, Renseignements coloniaux et documents, No.2, PP48-52, No.3, PP73-7,Comite de l`Afrique Francaise et Comite du Maroc, 1939.

7. Ibid. PP48-9.

8. Britannica, Book of the Year, 1943, P370.

9. De Agostini, E. La popolazione della Tripolitania, 1917, PP 388-9, and popolazione della Cirenaica, 1925, P444.

10. Von Herkommer, Libyen von Italian Kolonisiert, Freiburg i. Breigau, 1941, P31.

11. Gallo, R., Le popolazioni delle colonie e possedimenti italiani second il censimento del 1931, Atti del Second Congress di Studi Colonial, vol. iv, 1934, P 280.

12. Istituto Central di Statistica, VIII Censimento generale della popolazione, 1936.

13. Ibid. PP6-7.

14. Istituto Central di Statistica, OpCit., PP6-9.

15.Ibid.

16.Ibid, PP12-3, 20-1.

17.League of Nation, Statistical Year Book, 1942-4, PP25,33.

18.Kiser, The Demographic Position of Egypt, in Milbank Memorial Fund, Demographic Studies in Selected Areas of Rapid Growth, P116, New York, 1944.

19.Louis Chevalier, Le problem demographique nord Africa, travaux et documents, cahier No.6, Institut Nationale d`Etudes Demographiques, P22 , Paris, 1947.

20.Ibid, P24.

21.Ibid, P28.

22.Ibid, 23.

23.Ministry of Public Health, Annual Report for the Year 1942, PP14-15.

24.Sullam, The Agriculture of Northern Libya, Foreign Agriculture, Vol. VIII, No. 7, PP159-68.,US Dept. of Agriculture, 1944.

25.Instituto Central di Statistica, Aspetti attuali dell`economia della Libyia, Atti del Secondo Congresso di Studi Colonial, Vol. VI, Firenze, 1936.

26.FAO, Yearbook of Food and Agricultural Statistic, 1947, PP178, 184.

27.See Appendix, Table 3.

28.Von Herkommer, OpCit.

29.Ibid, P81.

30.Bersard, P.L., OpCit, P76.

31.Sullam, OpCit, P166.

32.Bersard, P.L., OpCit, P48.

33.Sullam, OpCit, PP11.

34.Ibid, P162.

35.Ibid, P166.

36.Ibid, P164.

37.Ibid, P162.